الخلاف النحوي في باب نفي الجملة
دراسة نحوية دلالية

د . لمى عبد القادر خنياب
كلية الآداب / جامعة القادسية

الخلاصة

أسلوب النفي من أهم أساليب التعبير في اللغة العربية ، غير أن المدونات النحوية القديمة اعتمدت تصنيفاً للأبواب النحوية بحسب نظرية العامل النحوي مما أدى إلى تمزق أسلوب النفي وتفرقه في أبواب نحوية مختلفة : فكانت (لم ، لما) في باب جزم المضارع ، و (ليس) مع كان وأخواتها ، و (لا) النافية للجنس في باب إنَّ وأخواتها .

وكان من الأجدى أن يدرس هذا الأسلوب برمته في باب واحد ويقسم العمل فيه بحسب اختصاص الأدوات : فمنها المختصة بنفي الفعل ، ومنها ما كانت مختصة بنفي الجملة ، ومنها غير المختصة . ولما كان الفعل هو (حدث + زمن) فإن نفيه يعني نفي الحدث في زمن ما ، وبالنظر لعناية النحاة بالزمن وتقسيمهم للفعل بحسب الزمن ولاسيما الكوفيون منهم فقد أولوا نفي الفعل عناية أكبر ، وبالنظر لما تقدم فقد اخترت باب نفي الجملة لأقف على مواطن اختلاف النحاة فيه . وسيأتي بحث الخلاف النحوي في عمل أدوات نفي الجملة مرتبة بحسب سعة عمل الأدوات : فتكون (ليس) في الصدارة لأنها أم الباب في هذا الشأن وباقي الأدوات مشبهات بها ، وهي : (ما ، ولا ، وإن ، ولات) .

يفضي الخلاف النحوي إلى اختلاف في التوجيه النحوي ويفضي الأخير غالباً إلى اختلاف في دلالة النص .

المقدمة :

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين و آله الطاهرين ، وبعد ...

يُعد أسلوب النفي من أهم أساليب التعبير في اللغة العربية من حيث عدد الأدوات التي تؤدي معنى النفي في التركيب كذلك من حيث عناية علماء العربية قديماً وحديثاً به . غير أن ما يؤخذ على المدونات النحوية القديمة أنها اعتمدت تصنيفاً للأبواب النحوية بحسب نظرية العامل النحوي مما أدى إلى تمزق أسلوب النفي وتفرقه في أبواب نحوية مختلفة : فكانت (لم ، لما) في باب جزم المضارع ، و(أنْ و لن) في باب نصب المضارع ، و(ليس) مع كان وأخواتها ، و(لا) النافية للجنس في باب إنَّ و أخواتها .

وكان من الأجدى أن يدرس هذا الأسلوب برمته في باب واحد ويقسم العمل فيه بحسب اختصاص الأدوات : فمنها المختصة بنفي الفعل ، ومنها ما كانت مختصة بنفي الجملة ، و منها غير المختصة . ولما كان الفعل هو (حدث + زمن) فإن نفيه يعني نفي الحدث في زمن ما ، و بالنظر لعناية النحاة بالزمن وتقسيمهم للفعل بحسب الزمن فقد أولوا نفي الفعل عناية أكبر ، إذ أفرد له سيبويه باباً سمَّاه : (باب نفي الفعل)[1].

وبالنظر لما تقدم فقد اخترت باب نفي الجملة لأقف على مواطن اختلاف النحاة فيه سواء كان هذا الخلاف بصرياً / كوفياً أم خلاف بين نحاة المذهب نفسه .

وسيأتي بحث الخلاف النحوي في عمل أدوات نفي الجملة مرتبة بحسب سعة عمل الأدوات : فتكون (ليس) في الصدارة لأنها أم الباب في هذا الشأن وباقي الأدوات مشبهات بها ، وهي : (ما ،

ولا ، وإن ، ولات) وتعد (ما) أوسعها عملاً بعد (ليس) ثم تأتي (لا) التي حصر عملها بالنكرات ، ثم (إنْ) التي أعملها الكوفيون والمبرد ، وأخيراً (لات) التي تختص بنفي الحين فقط .

نفي الإسناد :

الإسناد عملية ذهنية يقوم فيها المتكلم بعقد علاقة معينة بين كلمتين معبراً عن ربط بينهما ، تكون إحداهما المسند والأخرى المسند إليه. تقوم الجملة على الإسناد فلا غنى لركني الإسناد عن بعضهما ، قال سيبويه : " المسند و المسند إليه ، هما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بداً فمن ذلك المبتدأ و المبني عليه وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء "[٢]. ومثله صنع الرضي بقوله : " الإسناد هو رابط ، ولابدَّ له من طرفين : مسند و مسند إليه "[٣] . وينقسم الإسناد في الجملة العربية على قسمين : إسناد اسمي ، وآخر فعلي . فالاسمي ما كان صدر الجملة فيه اسماً و الفعلي ما كان صدره فعل[٤] والمراد " بصدر الجملة المسند والمسند إليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من حروف "[٥]. وقد نبّه الجرجاني على أهمية الإسناد بقوله : " معاني الكلام كلها لا تتصور إلا فيما بين شيئين و الأصل و الأول هو الخبر "[٦]. ويقصد بالخبر المسند ، وهو الذي لا تتم الفائدة من دونه وفيه يكمن الحكم[٧]. فعلاقة الإسناد هي العلاقة الرابطة بين المبتدأ و الخبر ، و بين الفعل والفاعل أو نائبه[٨]. وهذا يعني أن نفي الإسناد هو نفي نسبة المسند إلى المسند إليه فحين تقول : (محمدٌ قائمٌ) تكون قد أسندت القيام إلى محمد ، على حين يكون المعنى في حال قولك: (ليس محمدٌ قائماً) أنك نفيت إسناد القيام إلى محمد ولم تنفِ القيام وحده ، أي لم تنفِ أحد ركني الإسناد بل نفيت الإسناد نفسه .

تعد (ليس) أم الباب – أعني باب نفي الجملة (الإسناد) – والأدوات الأخر كلها مشبهات بها لذا سيبتدئ البحث بها أولاً . ثم تأتي باقي الأدوات تباعاً بحسب سعة عملها في لغة العرب .

١ –(ليس) :

رُكِبت (ليس) من (لا) والفعل (أيس) ، ثم طرحت الهمزة فصارت (ليس) وهو مذهب الخليل وتابعه الفراء[٩]. وتأتي ليس " لنفي مضمون الجملة "[١٠]ورأى سيبويه أنها للنفي مطلقاً[١١]تدخل (ليس) على الجمل الاسمية فتكون لنفي الحال كقولنا : (ليس أخوك حاضراً) أي الآن وإن قُيدت كانت بحسب ذلك القيد[١٢] . وقد تدخل على الجمل الفعلية فتنفيها نحو : (ليس خَلَقَ الله مثله) فنفت الجملة في الماضي على حين دلت على نفي المستقبل في قول حسان بن ثابت :

فمـا مِثْلَـه فِـيهم ومـا كـانَ قبْلَـهُ ولـيسَ يَكـونُ الـدَّهرَ مـادَامَ يَـذبُلُ[١٣]

وجمهور النحاة على أن خبر (ليس) إن لم يقيد بزمان يُحمل على الحال ، وإن قيد بزمان فهو على ما قيد به[١٤]. تدخل ليس على الجمل الاسمية فتلازم رفع المبتدأ ونصب الخبر، غير أنها تخرج عن ذلك في بعض المواضع[١٥]، وسنتناول مساء ئل الخلاف فيها على النحو الآتي :

المسألة الأولى

(إبطال عمل (ليس) مع (إلا))

إذا انتقض نفي خبر (ليس) بـ(إلا) فإن بني تميم يرفعونه حملاً لها على (ما) في الإهمال عند انتقاض نفيها . بيد أن أهل الحجاز حملوا (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك أبو عمرو بن العلاء عنهم[١٥] ، وعلى الرغم من أن الخلاف هاهنا خلاف لهجي لكن ترتب عليه خلاف في التوجيه النحوي ، إذ اختلف النحاة في توجيه قولهم : (ليس الطيبُ إلا المسكُ) متأولين إعمال (ليس) ، فقال أبو علي الفارسي : إنها تحتمل وجوهاً :

الأول: إن في (ليس) ضمير شأن و (الطيب) مبتدأ و (المسك) خبره . ولو كان الأمر كما زعم لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبراً فقيل : (ليس إلا الطيبُ مسكٌ) ، كما جاء في قول الشاعر :

ألا لـــيسَ إلا مَـــا قضَـــى اللهُ كـــائِنٌ ومَـــا[١٦]يَســـتطِيعُ المَـــرءُ نَفْعـــاً وَلا ضُـــرَّاً

فأجاب أبو علي عن هذا بأن (إلا) دخلت في غير موضعها كما في قوله تعالى : " إنْ نظُنُّ إلا ظناً "[١٧]، وقول الشاعر :(**ومَا اغتَرَّهُ الشَّيْبُ إلا اغتِرَاراَ**)

ويبدو أن الآية والبيت محمولان على حذف الصفة ، لأمن اللبس[١٨].

والثاني : أن يكون (الطيب)اسم ليس و الخبر محذوفاً و (المسك) بدلاً منه و التقدير : (ليس الطيبُ في الوجود إلا المسك).

والثالث : أن يكون (الطيب) اسم (ليس) و (المسك) نعت له ، و الخبر محذوفاً والتقدير (ليس الطيبُ غير المسك طيباً).

كذلك وجّهه أبو نزار توجيهاً آخر و هو : إن (الطيب) اسم (ليس) و (المسك) مبتدأ خبره محذوف تقديره (المسك أفخره) و الجملة خبر ليس[١٩].

غير أن هذه التأويلات مردودة بما نقله أبو عمرو بن العلاء بأن ذلك لغة تميم[٢٠]، فضلاً عن إهمالهم الجانب الدلالي و التفاتهم إلى التوجيه النحوي وعرض الاحتمالات النحوية للعبارة من دون الأخذ بنظر الاعتبار دلالة كل توجيه منها ، إذ قدموا لنا أربعة توجيهات نحوية مختلفة : ثلاثة منها لأبي علي الفارسي و توجيهاً لأبي نزار.وإذا دققنا النظر في توجيهاتهم هذه تجدنا إزاء جملة احتمالات إعرابية سأحللها كالآتي:

١- (**ليس الطيبُ إلا المسكَ**) بالنصب وهي لهجة أهل الحجاز فيعرب (المسك) خبر ليس ويقصد به نفي وجود طيب – وهو المهم عند المتكلم[٢١] – ثم استثناء (المسك) على نية إخراجه من علاقة الإسناد القائمة على نفي الطيب من الوجود[٢٢].إن معنى نفي وجود الطيب باستثناء (المسك) جعل من الأعرابي أبي المهدية إنكار هذا التعبير،إذ قال حين سأله خلف الأحمر: كيف تقول:ليس الطيب إلا المسكَ ؟ فقال:" أتأمرني بالكذب على كبرة سني،فأين الجادي[٢٣] ؟ "[٢٤].

٢-(**ليس الطيبُ إلا المسكُ**) بالرفع وهي لهجة تميم ، وقد ذهب النحاة في حال الرفع مذهبين : الأول إهمال (ليس) وهم الأغلبية إذ تكون (ليس) بمنزلة (ما) عند نقض نفيها بـ(إلا) وجعل (المسك) خبراً لـ(الطيب) فيكون المعنى (ما الطيبُ إلا المسكُ) فكأنه أراد أن يثبت بأن المسك طيباً .

والثاني هو إعمال (ليس) وقد ذهب إلى هذا أبو علي الفارسي[٢٥] ، و أبو نزار الملقب بملك النحاة ، وقد تقدم عرض هذه الأوجه إذ تراوح تأويلهم للمسك فيها بين الإخبار والإتباع ، فرأى أبو علي الفارسي أن (المسك) مرة نعتاً و في أخرى بدلاً وفي الثالثة خبراً . ويتأتى الفارق الدلالي بين النعت والبدل من موضع العناية والاهتمام في التأويلين : فيكون موضع الاهتمام في حال جعل المسك بدلاً من الطيب هو (المسك) والتقدير (ليس الطيبُ في الوجود إلا المسك) فالمقصود إثبات الطيب للمسك وما قبله ذكر توطئة له ، لأن البدل أهم من المبدل منه[٢٦]. أما في حال جعله نعتاً فيكون المعنى (ليس طيبٌ غير المسك طيباً) فتوجه العناية إلى (الطيب) فالنعت هو التابع المكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته[٢٧]، بذا يكون المتبوع (الطيب) أهم وجيء بالنعت هاهنا لتخصيصه وتقليل الاشتراك الحاصل في النكرات[٢٨]، فالطيب كلمة عامة تشتمل على أنواع الطيب فإن قلت : (غير المسك) فقد خصصت نوع الطيب . أما في حال إعراب (المسك) خبراً وهو أحد أقوال الفارسي إذ رأى أن اسم (ليس) ضمير شأن و(الطيب) مبتدأ و (المسك) خبره و الجملة خبر (ليس) فيكون المعنى (ليس هو الطيب إلا المسكُ) وقد ردَّه بعض النحاة بأنه لو كان كذلك لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية

الواقعة خبراً فتكون العبارة (ليس إلا الطيبُ مسكٌ) غير أنه أجاب بأن (إلا) قد توضع في غير موضعها[٢٩].

إن الفرق الدلالي بين وقوع المسك خبراً للطيب ومن ثم جزء من خبر(ليس) وبين الإتباع في بعض التوجيهات يتجلى بتحول العلاقة بين (الطيب) و (المسك) من علاقة إسناد ومعلوم أنه على نية إعلام السامع بأمر يجهله عن المسند إليه ،إلى علاقة تخصيص ففي حال الإتباع إذ يتضمن معنى توضيح صفات أمرٍ يعلمه السامع وتخصيصها.

ويصدق هذا القول على رأي أبي نزار أيضاً الذي رأى أن (الطيب) اسم (ليس) و (المسك) مبتدأ خبره محذوف تقديره (أفخره) فيكون المعنى (ليس الطيبُ إلا المسكُ أفخره) فيكون (المسك) جزءاً من جملة الخبر كما كان في رأي الفارسي السابق .

ولما كانت هذه الجملة أعني – ليس الطيب إلا المسك – منعزلة عن سياق نص أكبر ، فقد جازت فيها هذه الأوجه كلها ، ولو كان هذا التركيب ضمن سياق أكبر كأن يدرج في بيت من الشعر ضمن قصيدة ما لكان وجه واحد من هذه الأوجه متسقاً ودلالة البيت ومن ثم دلالة القصيدة برمتها إذ يعطي كل توجيه إعرابي دلالة تركيبية تختلف عن التوجيه الآخر لا فيصل فيها إلا سياق النص .

المسألة الثانية

(تقديم خبر ليس عليها)

اختلف النحاة في تقديم خبر ليس عليها فأجازه البصريون والفراء محتجين بقوله تعالى : " ألا يومَ يَأتِيهم ليسَ مَصْرُوفاً عَنهُم "[٣٠] إذ تقدم معمول خبرها (مصروف) وهو (يوم يأتيهم) عليها ، فيكون (يوم) منصوباً على الظرف من (مصروف)والتقدير ليس يصرف العذاب عنهم يوم يأتيهم العذاب[٣١]. ولو لم يجز تقديم الخبر لما جاز تقديم معموله [٣٢] ، فأجروا ليس مجرى (كان) التي يصح فيها ذلك[٣٣].

أما الكوفيون فقد انطلقوا في خلافهم مع البصريين في هذه المسألة من خلاف سابق له وهو الخلاف في فعلية ليس وحرفيتها أو شبهها بالحرفية ، إذ رأى أغلب النحاة أن (ليس) فعل على حين ذهب ابن السراج و أبو علي الفارسي في أحد قوليه على أنه حرف ، ومثله صنع ابن شقير[٣٤] ، ونسب الرضي القول بحرفية (ليس) إلى الكوفيين[٣٥] " لأن (ليس) تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال ، ثم أن (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها فكذلك (ليس) على أن من النحويين مَن يُغلِّب عليها الحرفية ، ويحتج بما حكي عن بعض العرب أنه قال:(ليس الطيبُ إلا المسكُ) فرفع المسك والطيب جميعاً "[٣٦].فضلاً عن جعلهم قول العرب : (فلان يهددك) ، فقال : (عليه رجلاً ليسي) فأتى بالياء من دون نون وقاية ، ولو كان (ليس) فعلاً لتوجب جلبه لنون الوقاية كسائر الأفعال ، و بالنظر لحرفية (ليس) أو شبهها للحرف تعين أن لا يتقدم خبرها عليها[٣٧] .

أما المبرد فقد منع تقديم خبر (ليس) عليها مع إقراره بفعليتها بيد أنه احتج بأن (ليس) فعل غير متصرف فلا يجري مجرى المتصرف – أعني كان – لأن الفعل يتصرف في عمله إذا كان متصرفاً في نفسه[٣٨] ، كذلك صنع الكوفيون حين افترضوا جدلاً أن (ليس) فعل ، وقيست على (عسى) في جمودها ولما كان خبر (عسى) لا يتقدم عليها اتفاقاً فقيس عليها (ليس)[٣٩].

ونسب المنع لجمهور الكوفيين ،و المبرد ،و ابن السراج ،و الفارسي و الفارسي ،و الجرجاني ،و أكثر المتأخرين منهم ابن مالك . أما الجواز فنسب إلى جمهور البصريين واختاره ابن برهان ،و الزمخشري ،و الشلوبين ، وابن عصفور[٤٠].

إن قول البصريين : إن المعمول لا يجوز وقوعه إلا حيث يجوز وقوع العامل جاعلين من الآية القرآنية المذكورة آنفاً دليلاً على جواز تقديم خبر (ليس) عليها ، مردود بقول الرضي : " ولا

يطرد لهم ذلك ، فإنك تقول : زيداً لن أضرب ، ولم أضرب ، ولا منع أن يقال إن (يوم يأتيهم) ظرف لليس ، فإن الأفعال الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث "[٤١].

أما أبو البركات الأنباري فقال : " لا نسلم أن (يوم) متعلق بـ(مصروف) ولا أنه منصوب ، و إنما هو مرفوع بالابتداء ، و إنما بني على الفتح لإضافته إلى الفعل ، كما قرأ نافع و الأعرج قوله تعالى : " هذا يومَ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُم "[٤٢] ، فإن (يوم) في موضع رفع بني على الفتح لإضافته إلى الفعل ....و إن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دلّ عليه قوله تعالى : " ليس مصروفاً عنهم " وتقديره يلازمهم يوم يأتيهم العذاب "[٤٣].

وبحسب ما تقدم نكون إزاء ثلاثة توجيهات نحوية :

الأول هو التوجيه البصري بجعل اسم (ليس) ضميراً مستتراً يعود على العذاب و(يوم) مفعولاً فيه لـ(مصروف) وهو خبر(ليس) فتكون بنية العمق:(ألا ليس العذابُ مصروفاً عنهم يوم يأتيهم) فيكون (يوم يأتيهم) ظرفاً لنفي صرف العذاب ، أي أن نفي صرف العذاب عنهم محدد في ظرف وهو (يوم يأتيهم) .

أما **الثاني** فهو توجيه الأنباري الذي ينم عن رؤية كوفية بجعل (يوم) منصوباً بفعل محذوف تقديره (يلازمهم) فتكون بنية العمق لهذا التوجيه:(ألا يلازمهم يوم يأتيهم العذاب ليس مصروفاً عنهم) إن التوجيه النحوي يقر بجعل (يوم) مفعولاً به للفعل المحذوف (يلازم) بيد أن التقدير يشي بجعل الضمير (هم) مفعولاً به للفعل (يلازم) وما (يوم يأتيهم) إلا ظرف لملازمة العذاب لهم . وقد عمد الأنباري إلى تقدير فعل محذوف ليبرر نصب (يوم) واختار (يلازم) لموافقته في المعنى (ليس مصروفاً) ليتفق وسياق الآية الكريمة ، فيكون (يوم) في الحالين ظرفاً لملازمة العذاب أو لنفي صرف العذاب والمعنى متشابه إلى حد بعيد ، مما يوحي بتكلف واضح في التأويل النحوي بتقدير فعل محذوف علماً أن الحدث موجود في الآية (نفي الصرف) .

الثالث : وهو للأنباري أيضاً يدحض فيه الرؤية البصرية بقوله : أن (يوم) مبتدأ مرفوع غير أنه بني على الفتح لإضافته إلى الفعل (يأتيهم) وليس مصروفاً خبره[٤٤]، فتكون بنية العمق على النحو الآتي :(يوم يأتيهم العذاب ليس مصروفاً عنهم) فتتحول العلاقة بين (يوم يأتيهم) من علاقة تخصيص قائمة على تخصيص الحدث بظرف إلى علاقة إسناد إذ يسند صرف العذاب إلى جملة (يوم يأتيهم)[٤٥].أما في حال جعله مفعولاً فيه فيختص صرف العذاب عنهم بيوم إتيانه ، وهذا أقرب إلى سياق الآية الكريمة إذ إنّ السياق القرآني للآية سياق تكذيب للمنكرين لإتيان العذاب وهذا في قوله تعالى : " وَلَئِنْ أَخَّرْنَا عنْهم العذابَ إلى أُمةٍ معدودةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحبِسُهُ ألا يومَ يَأتِيهم لَيسَ مَصْرُوفاً عَنهُم وَحاقَ بهم ما كانوا بهِ يستهزِءُونَ "[٤٦]. فجاء نفي العذاب مخصوصاً بيوم مجيء العذاب . وإن بَعُدَ هذا اليوم . فأفاد تقديم معمول خبر ليس دلالة التأكيد على مجيء العذاب ونفي صرفه عنهم فقُدِم للعناية به .

المسألة الثالثة

" جعل (ليس) حرفاً عاطفاً "

ذهب الكوفيون إلى أن (ليس) قد تكون حرفاً عاطفاً كما جاء في قول نفيل بن حبيب :

أيـــنَ المفـــرُّ و الإلـــهُ الطَّالـــبُ والأشـــرمُ المَغلـــوبُ لـــيسَ الغالـــبُ[٤٧]

وقد نقل ابن بابشاذ ، والنحاس وابن مالك عن الكوفيين ذلك، وحكاه ابن عصفور عن البغداديين[٤٨] . أما البصريون فلم يجيزوا كونها عاطفة ووجهوا البيت بأن جعلوا (الغالب) اسماً لـ(ليس) وخبرها ضميراً محذوفاً لاتصاله ،عائد على الأشرم[٤٩] فيكون المعنى (ليسه الغالب) ثم حذف الضمير كما حذف في قوله : (الصديق كأنه زيد) ثم حذف الهاء تخفيفاً[٥٠].

أما عند الكوفيين فيكون قد عطف (الغالب) على (المغلوب) ، ويرى المرادي أن تأويل هذا عند الكوفيين ليس على نية جعل (ليس) حرفاً عاطفاً بل على نية إضمار خبر في حال الرفع كقولهم : (قام زيدٌ ليس عمروٌ) فلم يكن القصد عطف عمرو على زيد بل القصد إضمار خبر ، فيكون المعنى (قام زيدٌ ليس عمروٌ هو) ، وفي حال النصب و الجر جعلوا الاسم ضميراً مجهولاً وأضمروا الفعل بعدها و الفعل المضمر في موضع خبر لـ(ليس) كقولهم : (رأيت زيداً ليس عمراً)[٥١] .

ويبدو أن هذا التوجيه يفسر النصب من دون الجر ، فضلاً عن أنه توجيه لمثال مصنوع مفترض لم يرد في لغة العرب شاهد مثله ، فلا حاجة لهذا التأويل البعيد ، ناهيك عن نقضه للمسألة الخلافية برمتها إذ ينص على بقاء (ليس) على فعليتها الناقصة وليست حرفاً عاطفاً .

٢. ما :

أداة نفي أصلية غير مركبة[٥٢] تنفي الجملة الاسمية و الفعلية على السواء ، وعند دخولها على الجملة الاسمية يكون نفيها للحال عند الإطلاق و إذا قيدت كانت بحسب ذلك القيد[٥٣] ويرى الرضي أنها لمطلق النفي " ومعنى (ما) مجرد النفي ...وعند النحاة أن (ما) و(ليس) كلاهما لنفي الحال، والحق أنهما لمطلق النفي "[٥٤]. أما إذا دخلت على الجمل الفعلية فتدل على النفي المحض ودلالة الزمن في هذه الجمل مستفادة من صيغ الأفعال فيها[٥٥].

وهي آكد من (ليس) قال سيبويه : " و إذ قال (لقد فعل) فإن نفيه (ما فعل) لأنه كأنه قال : (و الله لقد فعل) فقال : (والله ما فعل) "[٥٦]و لوقوعها جواباً لقسم فهي آكد من (ليس)[٥٧]. على حين يرى المبرد أن لا فرق بين نفيهما ألبتة[٥٨] .

تعمل (ما) عند دخولها على الجمل الاسمية عمل (ليس) عند الحجازيين[٥٩] والتهاميين والنجديين بشروط[٦٠] فلما كان عمل (ما) استحساناً ، لا قياساً[٦١] شرط فيه هذه الشروط . وهي :

١- أن لا ينتقض نفيها بإلا وفيه خلاف

٢- أن لا تزاد (إن) بعدها وفيه خلاف أيضاً

٣- أن لا تؤكد (بما)

٤- أن لا يتقدم خبرها وفيه خلاف

٥- أن لا يتقدم معمول خبرها عليها أو على اسمها وفيه خلاف أيضاً .

وسنتبين المسائل الخلافية في (ما) العاملة عمل (ليس) على النحو الآتي :

المسألة الأولى

(إبطال عمل (ما) إذا انتقض نفيها بـ(إلا)

تقدم القول بعمل (ما) عمل (ليس) بيد أن هذا العمل يبطل إذا انتقض نفيها بإلا ؛ " لأن عملها إنما كان لأجل النفي الذي به شابهت (ليس) فكيف تعمل مع زوال المشابهة "[٦٢] ،إذ يعود الخبر إلى الارتفاع فيكون صفة للمخبر عنه (المبتدأ) [٦٣].

وقد نُقل عن يونس بن حبيب جواز إعمالها إذ أنشد :

وما الدَّهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ وما صاحِبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبا[٦٤]

ورده الرضي بقوله : " وأجيب بأن المضاف محذوف من الأول ،أي : دوران منجنون وكذا (معذبا) مصدر ، كقوله تعالى : (ومزقناهم كلَّ ممزَّق)[٦٥] فيكون مثل قولك ما زيد إلا سيراً ، على ما مضى في المفعول المطلق "[٦٦]. فينتصب الخبر على المصدر أي : يدور دوران منجنون ، ويعذب معذباً [٦٧] .وقد نصبه يونس على أنه خبر لـ(ما) لأن (المنجنون) اسم للدولاب الذي يسقى عليها الماء فتارة يجعل السافل أعلى وتارة يعكس الأمر[٦٨]؛ لذا فهو من أسماء الذوات ، وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة[٦٩]، ولهذا أيضاً قدّر الجمهور مضافاً محذوفاً فقالوا : يدور دوران منجنون .

ورُوي :

أرى الـــــدهر إلا منجنونـــــاً بأهلـــــه ومـــــا صـــــاحب الحاجـــــات إلا معـــــذبا

بجعل (إلا) زائدة[٧٠] . كذلك استشهد بعض النحويين بقول مُعَلّس :

وما حَقُّ الذي يَعْثو نهـــاراً ويَسْرِقُ ليلَهُ إلا نكالاً[٧١]

أي : إلا ينكل نكالاً ، وقيل : أراد نكالين : نكال لعُثوهِ ،و نكال لسرقته ، وحذفت النون للضرورة[٧٢]. ووافق الشلوبين يونس على إجازة ذلك[٧٣]. على حين أجاز قوم النصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو : ما زيد إلا أخاك ، أو منزلاً منزلته نحو : ما زيدٌ إلا زهيراً[٧٤] . وأجاز بعضهم إعمال (ما) إن كان الخبر صفة نحو : ما زيدٌ إلا قائماً[٧٥].

وخلاصة القول : إن البصريين أوجبوا الرفع مطلقاً في الخبر المنتقض نفيه ، أما يونس وتابعه الشلوبين فقد جوّز النصب مطلقاً ، أما الفراء فقد جوّز النصب شريطة أن يكون الخبر وصفاً ، أما بقية الكوفيين فقد جوّزوا النصب بشرط أن يكون الخبر مشبهاً به[٧٦].

ويختلف المعنى بحسب التوجيه النحوي للتعبيرين الأساسيين – أعني في حال إعمال (ما) و إهمالها فتقول : (ما الدهر إلا منجنوناً) و(ما الدهر إلا منجنونٌ) ففي التعبير الأول (ما) عاملة عمل ليس و (الدهر) اسمها و(منجنون) خبرها أما في التركيب الثاني فتكون (ما) مهملة ، و(الدهر) مبتدأ و(منجنون) مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف تقديره يدور دوران منجنون ، وتختلف دلالة التعبيرين بحسب إعرابهما فيكون المعنى في الأول إسناد المنجنون إلى الدهر على نية الإخبار، فكأنه قال : الدهر دولابٌ ، أما في الثاني فيكون المعنى أنه أراد تأكيد مصدر الوصف وليس الوصف نفسه فهو يؤكد الدوران وكأنه كرره مرتين[٧٧].

أما النقض بغير إلا فقد أوجب البصريون فيه النصب نحو : ما زيدٌ غيرَ قائمٍ على حين أجاز الفراء الرفع[٧٨] . كذلك لئلا ينتقض نفي الخبر أوجب البصريون رفع الخبر بعد (بل) ، و(لكن) في نحو : ما زيدٌ قائماً بل قاعدٌ ، ولكن قاعدٌ ، على أنه خبر لمبتدأ محذوف أي : بل هو قاعدٌ ، ولم يجوزوا العطف على الخبر لأنه موجب و(ما) لا تعمل إلا في المنفي . رأى ابن جعفر الأنصاري المَرسي أنه عطف على التوهم إذ كثيراً ما تهمل (ما) فيأتي الخبر مرفوعاً بعدها فتوهموا أن الأول مرفوع فعطفوا عليه بالرفع [٧٩].

المسألة الثانية

إبطال عمل (ما) عند زيادة (إن) بعدها

أهمل البصريون (ما) إذا زيدت بعدها (إن) ، قال سيبويه في تعليقه على قول الشاعر:

و مـــا طِبْنـــا جُـــبْنٌ و لكـــن منايانا ودولة آخَرينَا

لأن (ما) محمولة على (ليس) في العمل و(ليس) لا يقترن اسمها بـــ(إن)[٨٠]، إذ جعل (إن) زائدة كافة لـــ(ما) فتهمل ويرفع الخبر بعدها. على حين أجاز الكوفيون و المبرد النصب، و أنشد ابن السكّيت :

بَنِي غُدانةَ،ما إنْ أنـــتمُ ذَهَبـــاً ولا صريفاً،ولكنْ أنتمُ الخَزَفُ

بجعل (إن) نافية [٨١]، وقد وصف المرادي هذا الرأي بأنه فاسد[٨٢]. وقد قال البصريون بزيادة (إن) ؛ لأن النفي إذا دخل على نفي أفاد الإيجاب ، فرد الكوفيون بأن (إن) جيء بها لتأكيد نفي (ما)[٨٣]. فاحتج البصريون بأن قالوا : لا يجوز الجمع بين حرفين متفقين في المعنى إلا مفصولاً بينهما[٨٤].مشيرين إلى أن زيادة (إن) بعد(ما) واردة عن العرب فقد أزادوها بعد (ما) الموصولة الحرفية والاسمية " لشبهها في اللفظ بـــ(ما) النافية فلو لم تكن (إن) المقترنة بـــ(ما) النافية زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ "[٨٥].

وبدا لي أن الاختلاف بين التوجيهين متأت من جعل (ما) نافية عند الكوفيين إذ ترد أداتان تؤديان المعنى نفسه وهو النفي وفي هذا نقض لنظرية الاقتصاد اللغوي في العربية[٨٦]. وقد ألمح السيوطي إلى هذا بقوله : " الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتباً على هذا الخلاف "[٨٧] ويعني خلافهم في إبطال عمل (ما) إذا أكدت بـــ(ما) فلا تقول : ما ما زيدٌ قائماً . وقد رفض البصريون هذا التعبير بجعلهم (ما) كافة على حين نقل أبو علي الفارسي جواز النصب عن الكوفيين كقول الراجز :

لا يُنْسِكَ الأسى تأســياً فمــا ما من حِمامٍ أحدٌ مُعتَصِما

فكرر (ما) النافية توكيداً ، و أبقى عملها[٨٨]، وأجاب السيوطي بأنه شاذ أو مؤول بأن قال : " فما يجدي الحزن ، ثم ابتدأ (ما) فليست مؤكدة "[٨٩] . إن تكرار النفي للتأكيد كان سبباً في منع عمل (ما) هاهنا فلا يختلف التعبير هنا بتأكيد نفي (ما) بـــ(ما) عن تأكيد نفيها بـــ(إن) .

المسألة الثالثة

إبطال عمل (ما) عند تقديم خبرها على اسمها

اشترط البصريون في إعمال (ما) أن لا يتقدم خبرها على اسمها وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، فإن تقدم بطل عمل (ما) وارتفع الخبر بعدها[٩٠] ، نحو : ما قائمٌ زيدٌ ، و ما في الدار زيدٌ " وذلك لضعفها في العمل ، فلا تتصرف في العمل بأن تعمل النصب قبل الرفع كالفعل "[٩١]، قال سيبويه : " و إذا قلت : ما منطلقٌ عبدُ الله ، وما مُسيء مَن أعتبَ ، رفعت . ولا يجوز أن يكون مقدماً مثله مؤخراً ، كما أنه لا يجوز أن تقول : إن أخوك عبدَ الله على حد قولك : أن عبدَ الله أخوك ؛ لأنها ليست بفعل ، و إنما جُعلت بمنزلته فكما لم تتصرف إن كالفعل كذلك لم يَجُز فيها كل ما يجوز فيه ،و لم تقوَ قوته فكذلك ما "[٩٢].

ومنه قول الشاعر :

وما خُذَّلٌ قومي فأخضَعَ لِلعِــدى ولكن إذا أدْعُوهُمُ فهُمُ هُمُ[٩٣]

غير أن ابن عصفور أجاز إعمالها إذا كان الخبر المتقدم ظرفاً أو جاراً و مجروراً لكثرة التوسع فيه[٩٤]،وتبعه العبديّ[٩٥] . أما الفراء فقد أجاز إعمال (ما) متقدمة الخبر سواءاً كان ظرفاً أم غيره[٩٦]، ومثله صنع أبو الحسن علي بن عيسى الربعي إذ رأى أن إعمال (ما) هو القياس لبقاء معنى النفي[٩٧] .

وروي عن الفرزدق أنه قال :

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمَــتَهُم إذ هُم قُريش ما مِثْلَهُم بَشرُ[٩٨]

وقد وصفه سيبويه بالنادر بقوله " " وهذا لا يكاد يُعرف "[٩٩] . وقيل : إن سيبويه قال : " (بشر) خبر و (مثلهم) مبتدأ ولكن بني على الفتح لإبهامه مع إضافته للمبني ، وهو الضمير ، والمبهم المضاف المبني يجوز بناؤه و إعرابه ونظيره في البناء على الفتح " إنه لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ "[١٠٠]، " لقد تَقَطَّعَ بينكُمْ "[١٠١]، في قراءة مَن فتحها مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لـــ(حق) في الأول ، والفاعلية في الثاني "[١٠٢].

فجعل الفتح على (مثلهم) فتحة بناء لا فتحة إعراب ، نسب هذا القول لسيبويه غير أنني لم أجده في كتابه . أما المبرد فرأى أن (مثلهم) حال لأن إضافة مثل لا تفيد التعريف ، وهو في الأصل نعت لـــ(بشر) ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال ، و(بشر) مبتدأ و الخبر محذوف مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر،أي :ما في الوجود بشر مثلهم،أي: مماثل لهم[١٠٣].

ونقل ابن هشام رداً لكلام المبرد بقوله : " إن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق ... إن (مثلهم) حال ناصبها خبر محذوف ، أي وإذ ما في الوجود بشر مماثل لهم "[١٠٤] .

ورأى الجرمي أنه لغة . و حكى (وما مسيئاً مَن أعتب)[١٠٥] . وذهب أبو البقاء العكبري إلى أن (مثلهم) ظرف زمان وتقديره : وإذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر[١٠٦] ، وقيل : إن (مثلهم) ظرف مكان وتقديره : إذ ما مكانهم بشر ، أي في حالهم[١٠٧]. ونسب الرضي انتصاب الخبر على الظرفية إلى بعض الكوفيين[١٠٨].

وهناك مَن تعذر عليه إيجاد وجه نحوي يتأول به نصب (مثلهم) فقال : إنه " غلط ، وإن الفرزدق تميمي لم يعرف شرطها عند الحجازيين فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها . وفيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه "[١٠٩].

فيما تقدم عرض لتأويلات البصريين ومَن تبعهم عندما اصطدموا ببيت الفرزدق ، فكانوا على فريقين : الأول رفض البيت فقيل : نادر ، وقيل : غلط ، وقيل : لغة ، و الفريق الآخر تأول نصب (مثلهم) فقيل : حال ناصبها محذوف ، وقيل : ظرف زمان ، وقيل : ظرف مكان ، وقيل : إنه مبني لا منصوب .

بهذا نكون إزاء خمسة توجيهات نحوية في حال فتح (مثلهم) : الأول ببناء (مثلهم) على الفتح في محل رفع خبر مقدم ، و (بشر) مبتدأ مؤخر بني (مثل) لاكتسابها البناء من المضاف إليه وهو بناء جائز لا واجب وتقدم ذكر أمثلة له من القرآن الكريم . وبهذا يكون المعنى : (ما بَشَرٌ مِثْلُهم) وفي هذا معنى إسناد نفي وجود مثيل لهم من البشر ، وفيه معنى ثبوت الوصف المتأتي من الجملة الاسمية[١١٠] ، فضلاً عن دلالة الخبر على الثبوت سواء كان اسماً جامداً أم وصفاً دالاً على الدوام[١١١].

أما عند جعل (مثلهم) حالاً من الخبر المحذوف تقديره : ما في الوجود بشرٌ مثلهم ، وفي هذا التوجيه تتحول العلاقة بين (مثلهم) و (بشر) إلى علاقة ملابسة[١١٢]بين (مثلهم) ونفي وجود بشر ، فكأن نفي وجود بشر ملابس لحال مماثلتهم .وعلى الرغم من أن هذا الرأي للمبرد بيد أنه بعيد ويرهل معنى البيت . فضلاً عن نقض بعض النحاة له وقد تقدم قول ابن هشام فيه[١١٣] . وهو مغاير أيضاً للمعنى الذي يعطيه التوجيه القائل بأن : (مثلهم) مفعول فيه ؛ لأن العلاقة تتحول إلى علاقة ظرفية ، فنفي وجود بشر في مثل حالهم مقيداً ظرفية الإسناد سواء كانت ظرفية مكانية أم زمانية[١١٤]. فيكون المعنى في حال جعله ظرف زمان : (هم في زمان ما في مثل حالهم بشرٌ) فخصص نفي وجود بشر مثلهم في زمانهم . أما عند جعله ظرف مكان فيكون المعنى : (هم في مكان ما في مثل حالهم بشر) وكأنه قيد نفي وجود بشر مثلهم في مكانهم .وفي هذا تحديد وتضييق لمعنى المبالغة الذي بدا واضحاً سعي الشاعر إليه.

إذ كان الفرزدق في سياق مدح لعمر بن عبد العزيز قاصداً فيه القول بأنه أعاد إلى قريش ما كانوا فيه من خير في زمن جده مروان بن الحكم ، حين كان والياً عليهم[١١٥] . فقال : ما مثلهم بشر ، مطلقاً فنفى وجود بشر مثلهم في أي مكان أو زمان ، من دون تحديد و تقييد للمعنى . ولهذا بدا لي أن رواية الرفع بجعل (مثلهم) خبراً مقدماً و (بشر) مبتدأ مؤخراً[١١٦] هو الوجه الأرجح ؛ لما فيه من مواءمة لسياق المدح . أما رواية النصب فإن القول بأن (مثلهم) خبر مقدم مبني على الفتح أنسبها دلالة وأقربها إلى معنى البيت على العكس من التأويلات الأخر التي كانت بعيدة و متكلفة .

وقد ترتب على هذا الخلاف خلاف آخر وهو إبطال عمل (ما) في حال تقديم معمول خبرها عليها أو على اسمها وهو غير ظرف أو جار ومجرور[١١٧] نحو : (طعامَكَ ما زيدٌ آكلاً) ، و (ما طعامَكَ زيدٌ آكلاً) ، إذ منعه البصريون و أجازه الكوفيون و ابن كيسان[١١٨]، بطريق الأولى لتأخر الخبر ؛ لأنهم أعملوا (ما) مع تقديم الخبر فمن باب أولى أن يعملوها مع تأخير الخبر و تقديم

معموله[١١٩]،فجعلوا (ما) بمنزلة (لم ،و لن ،و لا) في النفي ،و لما جاز فيهن تقديم معمول ما بعدها عليها نحو : زيداً لم أضرب ، و عمراً لن أكرم جاز ذلك في (ما) ، وقد رده البصريون بحجة أن (ما) نافية " يليها الاسم و الفعل فأشبهت حرف الاستفهام ، وحرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ، فكذلك هاهنا "[١٢٠].

أما ثعلب فقد رأى " أنه جائز من وجه وفاسد من وجه ؛ فإن كانت (ما) رداً لخبر كانت بمنزلة (لم) و لا يجوز التقديم ، كما تقول :لمن قال في الخبر " زيدٌ آكلٌ طعامك " فترد عليه نافياً " ما زيدٌ آكلاً طعامك " فمن هذا الوجه يجوز التقديم ؛ فتقول : " طعامَكَ زيدٌ آكلاً " فإن كان جواباً للقسم إذ قال : " والله ما زيدٌ بآكلٍ طعَامَكَ " كانت بمنزلة اللام في جواب القسم ؛ فلا يجوز التقديم "[١٢١].

وردَّ الأنباري قول الكوفيين بمشابهة (ما) لـــ(لم ،و لن ،و لا) " لأن (ما) يليها الاسم والفعل ، و أما (لم ، ولن) فلا يليهما إلا الفعل ؛ فصارا بمنزلة بعض الفعل ، بخلاف (ما) فإنها يليها الاسم والفعل ، و أما (لا) فجاز التقديم معها و إن كانت يليها الاسم والفعل ؛ لأنها حرف متصرف فعمل ما قبله فيما بعده ، ألا ترى أنك تقول : (جئت بلا شيء) فيعمل ما قبله فيما بعده ، فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل فيما قبله ، فبان الفرق بينهما "[١٢٢].

كذا قيل : إن كان المتقدم ليس بظرف فلا يجوز : ما عمرو ضارباً لكن جاز النصب إن كان المتقدم على اسم (ما) ظرفاً كقوله تعالى : " فما منكم من أحدٍ عنه حاجزين "[١٢٣] لأن الظروف يتوسع فيها ما لا يتوسع في غيرها[١٢٤]. أما السيوطي فقد أجاز النصب إن كان الظرف المتقدم خبراً و منعه إن كان المتقدم معمولاً للخبر[١٢٥].

٣- لا :

أداة نفي أصلية ، يرى برجستراسر أنها أقدم أدوات النفي في العربية[١٢٦]، تستعمل منفردة ومركبة في (لم ، ولن ، ولما ، وليس ، ولات)[١٢٧]، تأتي (لا) لنفي الإسنادين : الاسمي ، و الفعلي . أما نفيها للإسناد الفعلي فهو مختص ببناء (يفعل) وقد اختلف النحاة في زمن النفي المتأتي من صيغة (لا يفعل) ، قال سيبويه : " إذا قال : هو يفعل ولم يكن الفعل واقعاً فنفيه (لا يفعل) . وإذا قال : ليفعلنّ ، فنفيه : لا يفعل "[١٢٨] . أما المبرد فرأى أنها " إذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً "[١٢٩]. وقيل : إن هذه الصيغة – أعني لا يفعل – تتضمن نفياً للحال والاستقبال[١٣٠]. ولا أحسب أن لـــ(لا) دلالة زمنية في ذاتها بل أن الزمن مكتسب من بناء (يفعل) و الدليل على ذلك نفيها للإسناد الاسمي فهو خالٍ من الزمن .

وفي نفي (لا) للإسناد الاسمي مشابهة لـــ(ليس) على الشذوذ ، قال سيبويه : " وقد جُعلت ، وليس ذلك بالأكثر ، بمنزلة ليس "[١٣١]، وتبعته طائفة من البصريين[١٣٢]، إذ لا ينقل عن حجازيين أو سواهم رفع اسم (لا) ونصب خبرها في موضع ما[١٣٣]،وعدّ ابن هشام عملها قليلاً جداً بل غير موجود أصلاً[١٣٤]، ونقل عن الزجاجي أنها لا تعمل إلا في الاسم إذ لم يظفر بخبرها[١٣٥]وقد اشترط الأندلسي في إعمال (لا) عمل ليس شروط إعمال (ما) عمل (ليس) نفسها عدا زيادة (إن) بعدها ، لكن لم يرد في مدونات النحاة سوى شرط واحد وهو أن يكون معمولاها نكرتين[١٣٦]، وفيه خلاف بل هو الخلاف الوحيد في عملها .

(إبطال عمل (لا) إذا كان معمولاها معرفتين)

قال سيبويه : " إنها لا تعمل في معرفة . فمن ذلك قول سَعد بن مالك :

مَن صَـدَّ عــن نيرانهــا فأنا ابن قيْسٍ لا بَراحُ

و اعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب ، لأن (لا) لا تعمل في المعرفة أبداً "[١٣٧]. وأعجب من نقل المرادي منع عمل لا عمل ليس مطلقاً عن الأخفش والمبرد[١٣٨]على حين صرّح المبرد بإعمالها بقوله : " (لا) لا تعمل في معرفة ... و اعلم أن (لا) إن فصلت بينها وبين

النكرة لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحداً ؛ لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض . فتقول : لا في الدار أحدٌ ... وإن لم تجعلها اسماً واحداً مع ما بعدها لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها "[١٣٩]. وقال أيضاً : " وقد تجعل (لا) بمنزلة (ليس) لاجتماعهما في المعنى ، ولا تعمل إلا في النكرة ، فتقول : لا رَجُلٌ أفضلَ منكَ "[١٤٠]

أما ابن جني وابن الشجري فقد نسب المرادي إليهما اجازة عمل (لا) في المعارف[١٤١]مستشهدين بقول النابغة :

وَ حَلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أنــا بَاغيــاً سِواهَا ولا عن حُبِّهَا مُتَراخِيا[١٤٢]

وعليه بني المتنبي قوله :

إذا الجُودُ لم يُرْزَقْ خَلاصاً مِــن الأذى فلا الحَمْدُ مَكسوباً ولا المالُ باقيا[١٤٣]

والحق أن ابن جني قد تسامح في عمل (لا) في المعارف[١٤٤]، لكن ابن الشجري لم يجز هذا وليس أدل على مذهبه من قوله :" و أقول : إن مجيء مرفوع (لا) منكوراً في الشعر القديم هو الأعرف ، إلا أن خبرها كأنهم ألزموه الحذف "[١٤٥].

أما ابن مالك فقد اختلف النقل عنه بين المنع والإجازة ، إذ نسب المرادي إليه جواز عملها في المعارف[١٤٦]، بيد أنه قال في ألفيته :

فــــي النكـــــراتِ أعملـــتْ كلـــيس (لا) وقـــد تلـــى (لات) و (إن) ذا العَمَـــلا [١٤٧]

وفي هذا تصريح بإعمال (لا) عمل ليس مع النكرات خاصة ، لكن ابن عقيل نسب إليه المذهبين بقوله : " اختلف كلام المصنف[١٤٨]في هذا البيت؛ فمرة قال: إنه مؤول ، و مرة قال : إن القياس عليه سائغ "[١٤٩]. و بالعود إلى كتاب التسهيل لابن مالك نجده يقول في هذا الشأن : " ورفعها معرفة نادر "[١٥٠] . غير أن محقق شرح ابن عقيل نسب عبارة (إن القياس عليه سائغ عندي) – يعني عمل لا مع المعارف – إلى أبي حيان في شرحه للتسهيل ، وبهذا يكون القول بجواز عملها في المعارف مأخوذ من عبارة أبي حيان السابقة ونسبت إلى ابن مالك غلطاً[١٥١]. بيد أني لم أطمئن لهذا الرأي ؛ فبحثت عن رأيه في هذا الشأن في شرح ابن مالك نفسه لتسهيله فوجدته يقول في بيت النابغة المذكور آنفاً: " والقياس على ذلك شائع عندي "[١٥٢]

وقد تأول سيبويه ما ورد فيه إعمال لـــ(لا) مع المعرفة عن العرب كقول ابن الزبير الأسدي :

أرى الحاجاتِ عندَ أبــي خُبَيْــبٍ نَكِدْنَ ولا أميةَ في البلادِ

فعملت (لا) في (أمية) وهو علم لرجل ، إذ عامل أمية معاملة النكرة فكأنه قال : لا أمثال أمية[١٥٣]، وإلى مثل هذا ذهب المبرد بقوله : " لأن الشاعر إنما أراد : لا أمثال أميَّة ،ولا يسد مسدها ،والمعنى : ولا ذا فضل .فدخلت أمية في هؤلاء المنكورين "[١٥٤]

كذلك صنعا في قوله : * لا هيثمَ الليلة للمطي *

قال سيبويه : " فإنه جعله نكرة كأنه قال : لا هيثم من الهَيْثَمِيْنَ . ومثل ذلك لا بصرة لكم"[١٥٥]، ومثله أيضاً قولهم : (قضيةٌ لا أبا حسنٍ لهَا) يريد لا فيصل لها إذ كان الإمام علي كرّم الله وجهه فيصل في الحكومات فصار اسمه كالجنس المفيد لمعنى الفصل[١٥٦]. إذ يؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة كقولهم (قضيةٌ لا أبا حسنٍ لها) يعني الإمام علي (ع) و قولهم : (لا حسنَ) يعني الحسن البصري . وأجازوه فيما أضيف إليه نحو " لا امرأ قيس ، ولا ابن زبير ؛ ولا تجوز هذه المعاملة في لفظي عبد الله وعبد الرحمن إذ (الله) و (الرحمن) لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدَّر تنكيرهما "[١٥٧].

وبدا أنهم تلمسوا وجهين في تأويل المعرفة بالنكرة : الأول بتقدير مضاف وهو (مثل) ولا يتعرف هاهنا لأن مثل موغلة في الإبهام ، كقولهم في بيت ابن الزبير المذكور سلفاً. أما الوجه الثاني فهو جعل العلم المشتهر بخلة ما كأنه اسم جنس موضوع لإفادة ذلك المعنى وتقدم تفصيل ذلك . ويبدو

أن تأويل المعرفة بالنكرة لا يصح في بيتي النابغة ، والمتنبي ؛ لذا أولوا (أنا) في بيت النابغة على أنها نائب فاعل لفعل محذوف تقديره (لا أرى باغيا) وليس اسماً لـــ(لا)[١٥٨].

ويتأتى الفرق بين التوجيهين من المعنى الوظيفي لـــ(لا) ففي حال إعمالها تكون دالة على نفي الوَحْدَة ، فتقول في (لا رجلٌ في الدار) : بل رجلان أو رجال ، وقد يراد منها نفي الجنس وإن كانت عاملة عمل ليس ، فتقول في الجواب عن المثال السابق : بل امرأة[١٥٩] ، فيكون الجواب على قول النابغة :

(لا أنا باغياً سواها... بل هي) يعزز هذا قول الشاعر في البيت السابق له :

بَدَتْ فِعلَ ذي وُدٍّ فَلَمَّـــا تَبعْتُهـــا تَوَلّتْ وبَقَّتْ حاجتي في فُؤاديا[١٦٠]

أما في حال إهمالها فتكون نافية غير عاملة تنحصر دلالتها في النفي فقط من دون تحديد لجنس أو عدد ، فيكون المعنى ما أنا باغياً سواها مطلقاً .

٤- إنْ :

تنفي (إنْ) الجمل الاسمية كقوله تعالى : " إنْ الكافرون إلا في غرور "[١٦١]، و الجمل الفعلية نحو قوله عزَّ وجلَّ : " إنْ أردنا إلا الحُسنى "[١٦٢]. رأى بعضهم أنها لا تكون نافية إلا في سياق (إلا) كالآيات المتقدمة ، أو في سياق (لمّا) المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة[١٦٣] : " إنْ كلُّ نفسٍ لمَّا عليها حافظ "[١٦٤] .

وعلى الرغم من كثرة استعمالها للنفي في سياق القصر إلا أنها تأتي نافية من دونه أيضاً[١٦٥]، نحو قوله تعالى : " قُل إنْ أدري أقريبٌ ما توعدونَ "[١٦٦]. وهي بمنزلة (ما) في نفي الحال[١٦٧] ، على حين يرى السامرائي أنها تأتي لغيره نحو قوله تعالى : " إنْ الله يمسكُ السمواتِ و الأرضَ أنْ تزولا ولئن زالتا إنْ أمسكهما أحدٌ مِنْ بعده "[١٦٨] فهي آكد في النفي من (ما) إذ تستعمل كثيراً في الإنكار كقوله تعالى : " ما هذا بشرٌ إنْ هذا إلا ملكٌ كريم "[١٦٩] فنفى مرة بـــ(ما) وأخرى بـــ(إنْ) ولما أُريد اثبات صورة مُلك يوسف وهذا يحتاج إلى توكيد في النفي والإثبات نفى بـــ(إن)[١٧٠].

إعمال (إنْ) عمل (ليس)

اختلف النحاة في دخول (إن) على الجمل الاسمية بين الإهمال و الإعمال ، فقد أهملها جمهور البصريين و الفراء[١٧١] ، قال سيبويه : " وتكون في معنى (ما) قال الله عزَّ وجلَّ : " إنْ الكافرون إلا في غرور "[١٧٢] ، أي ما الكافرون إلا في غرور . وتَصرف الكلام إلى الابتداء ، كما صرفتها ما إلى الابتداء في قولك : إنما ،وذلك في قولك : ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ . وقال فروة بن مُسَيك :

ومـــا إنْ طِبْنـــا جُـــبْنٌ ولكـــن منَايانا ودَولةُ آخرينَا "[١٧٣]

وكان ابن جني أميل إلى الإهمال غير أن ابن عقيل نسب إليه الاعمال و متابعة المبرد في ذلك[١٧٤]، ونص كلام ابن جني يشي بميل واضح للإهمال إذ قال : " فأعمل (إنْ) إعمال (ما) وفيه ضعف لأن (إنْ) هذه لم تختص بنفي الحاضر اختصاص (ما) به فتجري مجرى (ليس) في العمل "[١٧٥] فعلة الإهمال عندهم أنها غير مختصة والقياس إهمالها[١٧٦] . أما ابن عصفور فعدَّ عملها من الضرورات في الشعر[١٧٧].

أما الكسائـــي[١٧٨]و المبرد وأكثر الكوفيين و ابن السراج[١٧٩] ، و الفارسي و ابن مالك[١٨٠] فقد أعملوهـــا ،

فقال المبرد في هذا الشأن : " وغيره[١٨١] يجيز نصب الخبر على التشبيه بـــ (ليس) كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول ؛ لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى "[١٨٢] .وحجتهم في ذلك ما سمع عن العرب من نثرٍ ونظم ، كقراءة سعيد بن جُبير لقوله تعالى : " إنْ الذينَ تَدعونَ مِن دونِ الله عِباداً أمثالكُم "[١٨٣]وهي في المصحف بالرفع : (عبادٌ أمثالُكم)[١٨٤]. وقيل : إنها لغة أهل العالية[١٨٥] ، فحكي عنهم : (إنْ ذلك نافِعَكَ ولا ضارَّكَ) و (إنْ أحدٌ خيراً مِن أحد إلا بالعافية) .

وسمع الكسائي أعرابياً يقول : (إنّا قائماً) فأنكرها عليه ظاناً " أنها (إنَّ) المشددة وقعت على قائم فاستثبته؛فإذا هو يريد إنْ أنا قائماً.فترك الهمز وأدغم"[١٨٦] "نون إن في نونها وحذفت ألفها في الوصل "[١٨٧].

ومن النظم قول الشاعر :

إنْ هو مستولياً على أحدٍ إلا على أضعف المجانين[١٨٨]

وردَّ البصريون على هذا بأن الشاهد ليس بمشهور[١٨٩]، بل هو ضرورة[١٩٠]، ويبطل هذا قول الآخر :

إن المرءُ ميتاً بانقِضاءِ حيَاتِهِ ولكنْ بأن يُبْغَى عليهِ فيُخْذَلا[١٩١]

أما قراءة ابن جبير فقيل إن : (إنْ) هذه مخففة من الثقيلة وهي تنصب الجزئين[١٩٢] ، كما في قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسْوَدّ جُنْحُ اللَّيلِ فلتأتِ ولتَكُنْ خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أسْدَا[١٩٣]

٥- لات :

هي من أدوات النفي التي لا نظير لها في اللغات الجزرية ، قال برجستراسر : " وقد اشتقت العربية من (لا) أدوات أخرى للنفي لا توجد في سائر اللغات السامية إلا (ليس) ... ومما يشتق من (لا) : (لات) وهي نادرة لا تكاد أن توجد إلا في القرآن الكريم وبعض الشعر العتيق "[١٩٤] . وقد سبقت المدونة النحوية إلى هذا المذهب ، إذ رأى الأخفش و جمهور النحاة أنها مركبة من (لا) النافية و تاء التأنيث ، زيدت لتأنيث الكلمة كما زيدت مع (ثم) فصارت (ثمت) و (ربَّ) فصارت (ربَّت)[١٩٥].

وقيل : إنها – التاء– زيدت في أول الحين و استدلوا على ذلك أن أبا عبيدة[١٩٦] وجدها في المصحف الإمام مختلطة بـ(حين) في الخط[١٩٧]. وذهب هذا المذهب أبو عبيدة وابن طراوة[١٩٨]. وليس هذا بدليل على زيادتها في أول الحين إذ قد يكون خطأً في الرسم " فكم وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط "[١٩٩]. وقد وردت التاء ملتصقة بالحين في قول الشاعر :

العَاطفونَ تَحينَ ما مِن عَاطِفٍ و المُطْعِمونَ زَمَانَ أيْنَ المُطْعِمُ[٢٠٠]

كما التصقت في (الآن) في قول الشاعر :

نَوِّلِي قبلَ نَأي دارٍ[٢٠١]**جُمانا و صِلِيه كما زَعَمتِ تَلانا**[٢٠٢]

ورأى ابن أبي الربيع أن أصلها (ليس) فقلبت ياؤها ألفاً وأبدلت السين تاء كراهة أن تلتبس بحرف التمني (ليت)[٢٠٣]. وقيل: إنها كلمة واحدة فعل ماض من لات يليتُ كما يقال ألت يألت ثم استعملت للنفي ونسبه صاحب المغني إلى أبي ذر الخشني[٢٠٤] . أما الأنباري فيرى أنها كلمة واحدة من دون زيادة و الدليل أن الكسائي كان يقف عليها بالهاء ، إذ نقل عنه أنه سأل أبا فقعس الأسدي عنها فقال :(لاه) ، وقد قرأ بها المبرد و أبو السمال[٢٠٥] . وقد احتج الجمهور لهذا من قبل[٢٠٦].

أما سيبويه فقد جعلها حرفاً قائماً برأسه وقد ردّ على النحاة أغلب آرائهم القائلة بفعليتها أو تركبها إذ قال : " فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما "[٢٠٧]. "وهي بعد ذلك ليست لا العاملة عمل ليس وقد زيدت عليها التاء لتأنيث الفعل ولا هي لا وتاء تحين كما قال بعضهم"[٢٠٨]

ولم يقتصر اختلاف النحاة في أصلها واشتقاقها بل تعداه إلى عملها وسيأتي تفصيل هذا .

(إعمال (لات) عمل ليس)

تعددت مذاهب النحاة في إعمال (لات) : فمنهم مَن رأى أنها لا تعمل شيئاً و إن وليها مرفوع فهو مبتدأ حُذف خبره ، أو منصوب فهو مفعول لفعل محذوف وهو رأي الأخفش ، غير أنه قال أيضاً بعملها عمل (إن) فجعل (لا) نافية للجنس و التاء زيدت عليها و (حين مناص) اسمها[٢٠٩].

على حين رأى سيبويه أنها عاملة عمل (ليس) ، مختصة بنفي الحين . وقيل : إن عملها هذا لغة أهل اليمن[٢١٠]. ولم يرد الجمع بين خبرها واسمها بل الغالب حذف اسمها وإبقاء خبرها كقوله

تعالى : " لاتَ حينَ مناصٍ"[٢١١] ، بنصب حين خبراً لها واسمها محذوف تقديره : ليس الحين حين مناص[٢١٢] .

وعلى الرغم من إقرار الفارسي بعملها عمل (ليس) في غير الحين إذ امتد عملها لما يرادفه من أسماء الزمان وهو مذهب الفراء من قبل[٢١٣]، لكن المرادي نقل عنه رأيه في قول الشاعر :

حَنَّتْ نَوَارُ ولاتَ هَنَّا حَنَّت وبدا الذِي كانتْ نوارُ أجَنَّتِ

حين قال : " ذهب الفارسي إلى أنها مهملة لا اسم لها ولا خبر و (هنا) في موضع نصب على الظرفية ؛ لأنه إشارة إلى مكان و(حنت) مع (إنْ) مقدرة قبله في موضع رفع بالابتداء و التقدير : ولا هناك حنينٌ . وقيل : (هنا) اسم (لات) و (حنت) خبرها ، على تقدير مضاف ، أي : ليس ذلك الوقت حينَ حنينٍ . وهو اختيار ابن عصفور ، وشيخه أبي علي الشلوبين ، ورده ابن مالك بأن (هنا) من الظروف التي لا تتصرف ، فلا تخرج عن الظرفية إلا بأن تجر بـــ(من) أو (إلى) "[٢١٤].

وكأن الفارسي أنكر عملها في (هنا) ، يناقض هذا ما نسبه إليه ابن هشام في إعمالها مع غير الحين . ومن شواهد إعمالها في غير الحين قول الشاعر :

نَدِمَ البُغَاةُ ولاتَ سَاعةَ مَنْدَمٍ والبَغْيُ مَرتَعُ مُبْتَغِيهِ وَخِيمُ[٢١٥]

إذ عملت لات عمل ليس وقد حذف اسمها ونصب (ساعة مندم) خبراً لها[٢١٦].

ورأى الفراء أنها تكون حرف جرٍ يجر أسماء الزمان خاصة مثل : (مذ ، ومنذ) وأنشد :

طلبوا صُلْحَنَا ولاتَ أوانٍ فأجَبْنَا أنْ لاتَ حينَ بقاءِ[٢١٧]

وردَّه ابن هشام بتوجيهين : الأول على إضمار (من) استغراقية ، والثاني : إن الأصل (ولات أوان صُلحٍ) ثم بني المضاف لقطعه عن الإضافة وبني على الكسر لشبهه بنَزَالِ وزناً أو بني على السكون ثم كسر لالتقاء ساكنين كأمسِ و جَيْرِ ونون للضرورة[٢١٨].

وبحسب ما تقدم قُرِىء قوله تعالى : (و لات حين مناص) عدّة قراءات[٢١٩] : الأولى بفتح التاء ونصب النون من (حين) وهي قراءة الجمهور بنصب (حين) خبراً لـــ(لات) واسمها محذوف . فيكون المعنى : (ليس الحين حين فرارٍ)[٢٢٠] ، ولها توجيه آخر بحسب رأي الأخفش ، إذ أهملها ونصب الحين بفعل محذوف تقديره : (لا أرى حينَ مناص)[٢٢١] ، كذلك قيل : إن (حين) اسم لات بجعل (لا) عاملة عمل (إنَّ) ، وخبرها محذوف : أي لاحين مناص لهم[٢٢٢].

أما القراءة الثانية فهي قراءة أبي السمال و ابن خالويه[٢٢٣] إذ فتح التاء من لات و ورفع (حين) اسماً للات وحذف خبرها ، والتقدير : (ليس حين الفرار حيناً لهم) وقد وصفها سيبويه بالقليلة[٢٢٤]. هذا في حال إعمالها أما في حال إهمالها فيكون المرفوع (حين) مبتدأ محذوف الخبر[٢٢٥] ، وكان القياس أن يكون هذا هو الوجه الغالب ؛ لان حذف المرفوع لا يجوز ؛ لأنه محمول على مرفوع (ليس) و مرفوعها لا يحذف ، ولما كانت (لات) فرع عن (ليس) فلا تتصرف غير تصرف (ليس)[٢٢٦]. وقرأ الفراء الآية الكريمة قراءة ثالثة بخفض (حين) وجعل (لات) حرف جر خاصاً بأسماء الزمان[٢٢٧]. وقد وصفها الرضي بالشذوذ[٢٢٨]. أما عيسى بن عمر فقد قرأها بخفض لات والحين[٢٢٩].

الخاتمة :

تقدم القول بأهمية أسلوب النفي في العربية بأنماطه وصوره ، التي قصر البحث عمله على واحد منها وهو نفي الجملة (نفي الإسناد) وهو نفي إسناد الفعل للفاعل أو الخبر للمبتدأ وليس نفياً للمسند وحده أو للمسند إليه فقط ، وبعد فقد خلص البحث إلى بعض النتائج قد لا تكون نتائج بكر لكنها نتائج مهمة :

١. بدا أن اتساع الكوفيين في السماع كان سبباً مهماً من أسباب الخلاف النحوي مع البصريين فإليك مثلاً نقضهم للقاعدة البصرية التي تنص على عدم جواز عمل (ما) عمل (ليس) عند تقدم خبرها على اسمها . غير أن الكوفيين أجازوا هذا مستشهدين ببيت للفرزدق ، وقد تم تفصيل هذا في

موضعه . كذلك فعلوا في جعل (ليس) حرفاً عاطفاً مستندين إلى بيت نفيل بن حبيب . أما البصريون فقد منعوا ذلك وتأولوا الشاهد .

٢.دأب النحاة ولا سيما مَن ألف منهم في الخلاف النحوي على تسليط الضوء على الخلاف البصري / الكوفي و أغفلت أشكال الخلاف النحوي الأخر كالتي تجري بين أبناء المذهب نفسه ، أو بين كوفي واحد وجمهور النحاة ، أو العكس ، أو بين المتقدمين من النحاة والمتأخرين منهم . وقد رصد البحث الكثير من أشكال الخلاف السابقة كان الخلاف البصري / الكوفي أكثرها شيوعاً ، أما الخلافات الأخر فمن مثل مخالفة ابن جني و ابن مالك لجمهور النحاة في إعمال (لا) عمل (ليس) في المعارف .

٣.قد يضطرب بعض النحاة في مسألة ما ، فيذهب فيها مذهبان مختلفان كما صنع ابن مالك في إعمال (لا) عمل (ليس) في المعارف فمرة أعملها وفي أخرى منعها . وكذلك صنع الأخفش في إعمال (لات) فمرة أهملها وفي أخرى أعملها عمل (إن) .

٤.يحدث في بعض الأحيان لبس في فهم آراء النحاة المتقدمين من المتأخرين ومثال ذلك ما نسبه المرادي للمبرد من منعه إعمال (لا) عمل (ليس) مطلقاً وقد أثبت البحث خلاف ذلك .

٥.يفضي الخلاف النحوي إلى اختلاف في التوجيه الإعرابي الذي يؤدي لا محالة إلى اختلاف في الدلالة .

٦.أما فيما يخص أدوات نفي الجملة فتعد (ليس) أم الباب والأدوات الأخر مشبهات بها ؛ لذا جعلها النحاة أكثر تصرفاً من المشبهات بها ، ولأنها فعل والأخريات حروف ، فأجازوا تقديم خبرها على اسمها على حين حرموا (ما) من هذا الامتياز نظراً لحرفيتها فهي دون الأولى في المنزلة . ولم يقف البحث على خلاف نحوي في نفي هذه الأدوات للإسناد الفعلي بسبب من مشابهتها لـــ(ليس) التي يغلب عليها نفي الجملة الاسمية .

جريدة المضان

القرآن الكريم

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف الزبيدي (ت ٨٠٢) ، تحقيق : د. طارق الجنابي ،عالم الكتب ، ومكتبة النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ م .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥)هـــ ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، ط١ ،١٩٨٧م.
- أسلوبا النفي و الاستفهام في العربية في منهج وصفي في التحليل ، د٠خليل أحمد عمايرة ، جامعة اليرموك ، د٠ت
- الاصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، د. تمام حسان ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٨م .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦)هـــ تحقيق :عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،بيروت ، ط٣ ،١٩٨٨م.
- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن محمد\ بن حمزة الحسني العلوي ت ٥٤٢هـــ ، تحقيق : د. محمود محمد طنطاوي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، د.ت .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين ،و الكوفيين ، تأليف: كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد أبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧)هـــ، دار إحياء التراث العربي ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف : محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، ط٤ ، ١٩٦١ م.

- أوضح المسلك إلى ألفية ابن مالك ،ابن هشام الأنصاري(ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار إحياء التراث العربي ، بيروت ،ط٥ ،١٩٦٦م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد جمال الدين ابن مالك أبي عبد الله (ت ٦٧٢هـ) ،تحقيق: د.محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ،القاهرة ، ١٩٦٧م.
- التطور النحوي للغة العربية .محاضرات ألقاها في الجامعة المصرية المستشرق : برجستراسر ، أخرجه وصححه وعلق عليه د٠ رمضان عبد التواب ، الناشر: مكتبة الخانجي في القاهرة ، ودار الرفاعي في الرياض ، مطبعة المجد ، ١٩٨٢ م.
- التفسير الكبير ، للفخر الرازي ، طبعة مصححة ، مكتب تحقيق دار إحياء التراث العربي ، لبنان .
- الجنى الداني في حروف المعاني ، صنعه الحسن بن قاسم المرادي(ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د٠ فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٢ م٠
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضري ،نشرها وعلق عليها : تركي فرحات المصطفى ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ٢٠٠٥م
- حاشية الصبان، للشيخ محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦)هـ على شرح الأشموني للشيخ علي بن محمد الاشموني (ت ٩١٨)هـ على ألفية ابن مالك ، ضبطه وصححه :ابراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط ١، ١٩٩٧ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، للشيخ عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، تحقيق : عبد السلام هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، القاهرة ط٢ ، ١٩٨٨م ٠
- الخصائص ، لعثمان بن جني أبي الفتح (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،ط٤ ،١٩٩٩م.
- دلائل الإعجاز في علم المعاني تأليف الإمام عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)صحح أصله الشيخ محمد عبده و الشيخ محمد محمود شكري الشنقيطي ،ووقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه : السيد محمد رشيد رضا ،مكتبة القاهرة ، ١٩٦١م
- الدلالة الزمنية في الجملة العربية ،د٠علي جابر المنصوري ،طبع بمطبعة الجامعة ،بغداد، ط١٩٨٣،١م .
- ديوان حسان بن ثابت ، تحقيق : د . سيد حفني حسنين ، دار المعارف ، بمصر ،د .ت .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ،لأحمد بن عبد النور(ت٧٠٢هـ) ،تحقيق: أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ،د.ت.
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل ، و أحمد رشدي شحاته ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،ط١ ، ٢٠٠٠م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩ هـ)ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ،١٩٩٩م٠
- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد جمال الدين ابن مالك أبي عبد الله (ت ٦٧٢هـ) ، تحقيق : محمد عبد القادر ، وطارق فتحي السيد ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، منشورات محمد علي بيضون ، لبنان ، ٢٠٠١ م .
- شرح ديوان الفرزدق ، عني بجمعه عبد الله إسماعيل الصاوي ، ط١ ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة الصاوي ، ١٩٣٦ م .

- شرح ديوان المتنبي ، لعبد الرحمن البرقوقي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٨٠م .
- شرح الرضي على الكافية ،طبعة جديدة مصححة ومذيلة بتعليقات مفيدة ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ،منشورات مؤسسة الصادق ، طهران ،١٩٧٨ م٠
- شرح المفصل للزمخشري ، تأليف: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣ هـ) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه : د٠ إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت٠
- شعر النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح ، مطبعة المكتب الإسلامي ، دمشق ، ١٩٦٤ م .
- طبقات النحويين و اللغويين ، تأليف أبي بكر محمد الزبيدي ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٥٤م .
- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ، د٠محمد حماسة عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر ،القاهرة ،٢٠٠١م.
- الفسر شرح ابن جني الكبير على ديوان المتنبي ، لأبي الفتح عثمان بن جني ت ٣٩٢هـ ، تحقيق :د . رضا رجب ، دار الينابيع للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ،د.ت .
- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، د. مهدي المخزومي ،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٩٦٦م.
- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم ،د٠سناء حميد البياتي ،دار وائل للنشر عمان /الأردن، ط٢٠٠٣،١م .
- كتاب سيبويه، لعمرو بن عثمان بن قنبر أبي بشر(ت١٨٠هـ) تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، عالم الكتب ، بيروت ،ومطابع دار القلم في القاهرة ،د٠ت ٠
- لسان العرب ، للإمام العلامة جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت ٧١١هـ) ،دار صادر، بيروت ، د٠ت٠
- اللغة العربية معناها ومبناها ،د٠تمام حسان ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م٠
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات و الايضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ، و عبد الحليم النجار ، و عبد الفتاح اسماعيل شبلي ، دار التحرير للطبع ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .
- مجمع البيان لعلوم القرآن ، لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) مؤسسة الهدى للنشر و التوزيع ، ايران ، ١٩٧٠م .
- معاني الحروف ، تأليف: علي بن عيسى أبي الحسن الرماني (ت٣٨٦هـ) ،حققه وخرج شواهده وعلق عليه: د٠عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، مكتبة الطالب الجامعة بمكة المكرمة د٠ت
- معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء (٢٠٧ هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، و أحمد يوسف نجاتي ، ط٣ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- معاني النحو ، د٠فاضل صالح السامرائي ، بيت الحكمة، الموصل، ١٩٨٩م.
- معجم القراءات القرآنية و أشهر القراء ، د. أحمد مختار عمر ، د. عبد العال سالم مكرم ، ط٢ ، ١٩٨٨ م ، مطبوعات جامعة الكويت .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ،لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) طبعة جديدة منقحة ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية ،بيروت ٢٠٠٥م.

- المقتضب ،لأبي العباس المبرد (ت ٢٨٥هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة، ١٣٨٥هـ.
- المقرب ، تأليف: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩ هـ) تحقيق: د٠ عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ،ط١ ،١٩٧٢م.
- النواسخ في كتاب سيبويه ، د . حسام سعيد النعيمي ، دار الرسالة للطباعة ، بغداد ، ١٩٧٧م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق: أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان ، ط١٩٩٨،١ م٠

الهوامش:

(١).انظر كتاب سيبويه : ٣ / ١١٧
(٢).كتاب سيبويه : ١ / ٢٣
(٣).شرح الرضي على الكافية : ١ / ٣٣
(٤).ينظر مغني اللبيب : ٢ / ٤٣٣
(٥).المصدر نفسه :٢ /٤٣٣ .
(٦).دلائل الإعجاز : ٣٤٤
(٧).ينظر قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٣٥
(٨).ينظر اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩١ – ١٩٢
(٩).ينظر العين : (ليس) ٦ / ١٥٧ ، و لسان العرب : (ليس) ٦ /٢١١
(١٠). شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٩٨
(١١). ينظر كتاب سيبويه : ٤ / ٢٣٣
(١٢). ينظر مغني اللبيب : ١ : ٣٢٣ ، و معاني النحو / ٤ / ٥٦٧
(١٣). ديوان حسان بن ثابت : ٢٩٤
(١٤). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٤ / ١٩٩ ، و الجنى الداني : ٤٩٩
(١٥). لمزيد من التفصيلات ينظر الجنى الداني :٤٩٦ و مغني اللبيب / ١ /٣٢٣ .
(١٦). ينظر كتاب سيبويه : ١/ ١٤٧ ، ومغني اللبيب : ١ / ٣٢٤
(١٧). رواها المرادي : (ولا يستطيع) ينظر الجنى الداني : ٤٩٦.
(١٨). الجاثية : ٣٢.
(١٩). ينظر الجنى الداني : ٤٩٦، و مغني اللبيب : ٢ / ٣٢٤ .
(٢٠). ينظر الجنى الداني : ٤٩٧ ، و مغني اللبيب : ٢/ ٣٣٤ .
(٢١). ينظر مغني اللبيب : ٢ / ٣٣٥ .
(٢٢). ينظر دلائل الاعجاز : ٢٢١ ، و معاني النحو : ٢ / ٦٨٦ .
(٢٣). ينظر اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٩ .
(٢٤). الجادي : الزعفران . ينظر لسان العرب : (جدا) ١٤ / ١٣٧ .
(٢٥). طبقات النحويين و اللغويين : ٣٨ – ٣٩ .
(٢٦). ينظر الخصائص : ٢ / ٤٠٢.
(٢٧). ينظر شرح المفصل : ٢ / ٢٦٢ ، و شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٣٧٩ .
(٢٨). ينظر معاني النحو : ٣ / ١٧٦.
(٢٩). ينظر شرح المفصل : ٢ / ٢٣٣، و شرح الرضي على الكافية : ٢ / ٢٨٧ .
(٣٠). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٣٢٤
(٣١). هود : ٨
(٣٢). ينظر مجمع البيان (الطبرسي) : ٥ / ٢٦٩
(٣٣). ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٦٢ ، و شرح المفصل : ٤ / ٣٧٠ ، و شرح ابن عقيل : ١ / ٢٧٨ ، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة : ١٢٣

(٣٤). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٥
(٣٥). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٣٢٣ ، و حاشية الخضري : ١ / ٢٤٢ .
(٣٦). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٠١
(٣٧). الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٦١ .
(٣٨). المصدر نفسه : ١/ ١٦١
(٣٩). ينظر الخصائص :١ / ١٨٩ ، و شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٠١
(٤٠). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ /٢٤٥
(٤١). ينظر همع الهوامع : ١ / ٣٧٣ ، وحاشية الخضري : ١/ ٢٥٢
(٤٢). شرح الرضي على الكافية : ٤ / ٢٠١
(٤٣). المائدة : ١١٩
(٤٤). الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٦٣ ، و ينظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة و البصرة : ١٢٣ – ١٢٤
(٤٥). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٤٥
(٤٦). ينظر اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٢ ، والعلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٣٠٦ – ٣٠٨
(٤٧). هود : ٨
(٤٨). مغني اللبيب : ١ / ٣٢٥
(٤٩). ينظر الجنى الداني : ٤٩٨ ، و مغني اللبيب : ١/ ٣٢٥ .
(٥٠). ينظر الجنى الداني : ٤٩٨
(٥١). ينظر مغني اللبيب : ١/ ٣٢٥ ، و همع الهوامع : ١ / ٣٦٧
(٥٢). ينظر الجنى الداني : ٤٩٨
(٥٣). ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٨
(٥٤). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٣٣٣ ، ومعاني النحو : ٤ / ٥٦٨
(٥٥). شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٥
(٥٦). ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٩
(٥٧). كتاب سيبويه : ٣ / ١١٧
(٥٨). ينظر معاني النحو : ٤ / ٥٦٨
(٥٩). ينظر المقتضب : ٤ / ١٨٨
(٦٠). ينظر كتاب سيبويه : ١ /٥٧ ، و معاني الحروف (للرماني) : ٨٨
(٦١). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٣٣٣ ، و شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٥
(٦٢). ينظر همع الهوامع : ١ /٣٩١
(٦٣). شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٦– ١٨٧
(٦٤). ينظر قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم : ٢٨١
(٦٥). ينظر الجنى الداني : ٣٢٥
(٦٦). سبأ : ١٩
(٦٧). شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٧
(٦٨). ينظر همع الهوامع : ١ / ٣٩٠
(٦٩). ينظر لسان العرب : (جنن) ١٣ / ١٠١
(٧٠). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٣
(٧١). ينظر شرح المفصل : ٤/ ٥٥١ ، و مغني اللبيب : ١ / ٨٦ .
(٧٢). ينظر الجنى الداني : ٣٢٥
(٧٣). ينظر المصدر نفسه : ٣٢٥
(٧٤). ينظر همع الهوامع : ١ / ٣٩٠
(٧٥). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٣ ، و همع الهوامع : ١ / ٣٩٠

(٧٦). ينظر معاني القرآن للفراء : ٣ / ١١١
(٧٧). ينظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٥ ، و شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٣
(٧٨). ينظر معاني النحو : ٢ /٥٨٤ – ٥٨٦
(٧٩). ينظر همع الهوامع : ١ / ٣٩٠
(٨٠). ينظر شرح الرضي على الكافية :٢ /١٩١ ، و شرح التصريح على التوضيح :٢/ ٢٦٤ ، و همع الهوامع :١/ ٣٩٣
(٨١). ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٣ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٢
(٨٢). ينظر الجنى الداني : ٣٢٨ ، وهمع الهوامع : ١ / ٣٩١
(٨٣). ينظر الجنى الداني : ٢١٠
(٨٤). ينظر الخصائص : ٣ / ١١٠ ، ومغني اللبيب : ١/ ٣٣
(٨٥). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ /١٨٦
(٨٦). شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٢
(٨٧). ينظر الأصول دراسة ابيستيمولوجية : ١٦
(٨٨). همع الهوامع : ١/ ٣٩١
(٨٩). ينظر الجنى الداني : ٣٢٩
(٩٠). همع الهوامع :١ / ١٩٢
(٩١). ينظر المقتضب : ٤ / ١٩٠
(٩٢). شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٧
(٩٣). كتاب سيبويه : ١ / ٥٩
(٩٤). ينظر أوضح المسالك : ١ / ٢٩٧
(٩٥). ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٤ – ٣٠٥ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٤
(٩٦). العبدي هو : أحمد بن بكر من علماء القرن الرابع الهجري . انظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٨٧ (حاشية المحقق) رقم (٥) .
(٩٧). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٤
(٩٨). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٧
(٩٩). شرح ديوان الفرزدق : ٢٢٣
(١٠٠). كتاب سيبويه : ١ / ٦٠
(١٠١). الذاريات : ٢٣
(١٠٢). الأنعام : ٩٤
(١٠٣). شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥
(١٠٤). ينظر المقتضب : ٤ / ١٩١ – ١٩٢
(١٠٥). مغني اللبيب : ٢ / ٤١٨ – ٤١٩
(١٠٦). ينظر الجنى الداني : ٣٢٣
(١٠٧). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥
(١٠٨). ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٦٥
(١٠٩). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٨
(١١٠). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٥
(١١١). ينظر اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٣ ، و الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٣٥
(١١٢). ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ٧٣
(١١٣). ينظر اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٨
(١١٤). ينظر مغني اللبيب : ٢ : ٤١٨ – ٤١٩
(١١٥). ينظر اللغة العربية معناها ومبناها : ١٩٧
(١١٦). ينظر شرح ديوان الفرزدق : ٢٢٢

(١١٧). ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٥
(١١٨). ينظر خزانة الأدب : ٦ / ٢٧٢
(١١٩). ينظر همع الهوامع : ١ / ٣٩٣
(١٢٠). ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣٠٥
(١٢١). الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٣ ، و انظر ائتلاف النصرة : ١٦٦
(١٢٢). الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٧٢
(١٢٣). المصدر نفسه : ١ / ١٧٣
(١٢٤). الحاقة : ٤٧
(١٢٥). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٩ – ١٩٠ ، و حاشية الخضري : ١ / ٢٦٥
(١٢٦). ينظر همع الهوامع : ١ / ٣٩٣
(١٢٧). ينظر التطور النحوي : ١٦٨
(١٢٨). ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٤٨
(١٢٩). كتاب سيبويه : ٣ / ١١٧
(١٣٠). المقتضب : ١ / ٤٧
(١٣١). ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٥٠٤ و الجنى الداني : ٢٩٦ ، و مغني اللبيب : ١ / ٢٦٦، و النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٧٨ ، و أسلوبا النفي والاستفهام في العربية : ١٠٣
(١٣٢). كتاب سيبويه : ٢ / ٢٩٦
(١٣٣). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٧
(١٣٤). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٨٤
(١٣٥). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٢٦٦
(١٣٦). ينظر المصدر نفسه : ١ / ٢٦٦
(١٣٧). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٦ ، و شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٧
(١٣٨). كتاب سيبويه : ٢ / ٢٩٦
(١٣٩). انظر الجنى الداني : ٢٩٣ ، و شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٧
(١٤٠). المقتضب : ٤ / ٣٦٠ – ٣٦١
(١٤١). المصدر نفسه : ٤ / ٣٨٢
(١٤٢). ينظر الجنى الداني : ٢٩٣
(١٤٣). ديوان النابغة الجعدي : ١٧١
(١٤٤). شرح ديوان المتنبي : ٤ / ٤١٩
(١٤٥). ينظر الفسر : ٤/ ٧٧٧
(١٤٦). أمالي ابن الشجري : ١ / ٤٣١
(١٤٧). ينظر الجنى الداني : ٢٩٣
(١٤٨). ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣١٢
(١٤٩). يعني ابن مالك
(١٥٠). شرح ابن عقيل : ١ / ٣١٢ ، و ينظر حاشية الخضري : ١ / ٢٧١
(١٥١). ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ٤٠٥
(١٥٢). ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣١٦ ،حاشية المحقق رقم (١)
(١٥٣). شرح التسهيل : ١ / ٣٦٠
(١٥٤). ينظر كتاب سيبويه / ١/ ٢٩٧
(١٥٥). المقتضب : ٤ / ٣٦٣
(١٥٦). كتاب سيبويه : ١ / ٢٩٦ ، و ينظر المقتضب : ٤ / ٣٦٣
(١٥٧). ينظر المقتضب : ٤ / ٣٦٣ ، وشرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٦٦
(١٥٨). شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٦٦

(١٥٩). ينظر شرح ابن عقيل :١ / ٣١٦ ، حاشية المحقق ، و حاشية الخضري : ١/ ٢٧١
(١٦٠). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٢٦٧ ، ومعاني النحو : ١ / ٢٧٩
(١٦١). ينظر ديوان النابغة الجعدي : ١٧١
(١٦٢). الملك : ٢٠
(١٦٣). التوبة : ١٠٧
(١٦٤). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٣٠
(١٦٥). الطارق :٤
(١٦٦). ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه : ٢٥٣
(١٦٧). الجن : ٢٥
(١٦٨). ينظر همع الهوامع : ١ / ٣٩٤
(١٦٩). فاطر : ٤١
(١٧٠). يوسف : ٣١
(١٧١). معاني النحو : ١ / ٢٧٦ – ٢٧٧
(١٧٢). ينظر ارتشاف الضرب : ٣ / ١٢٠٧ ، و النواسخ في كتاب سيبويه : ٦٦
(١٧٣). الملك : ٢٠
(١٧٤). كتاب سيبويه : ١ / ١٥٣
(١٧٥). ينظر شرح ابن عقيل : ١ / ٣١٧
(١٧٦). المحتسب : ١ / ٢٧٠
(١٧٧). رصف المباني : ١٠٧
(١٧٨). ينظر المقرب : ١ / ١٠٥
(١٧٩). ينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ١٤٥
(١٨٠). ينظر الأصول في النحو : ١ / ٣٣٦
(١٨١). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٣١ ، و شرح ابن عقيل : ١ / ٣١٧
(١٨٢). يقصد سيبويه
(١٨٣). ينظر المقتضب : ٢ / ٣٥٩
(١٨٤). الأعراف : ١٩٤
(١٨٥). و أعجب من مخالفة السيوطي للنحاة في نقله للقراءة إذ جعلها بنصب (عباد) و رفع (امثالكم) على حين نقلها النحاة بنصبهما جميعاً . انظر همع الهوامع : ١ / ٣٩٥
(١٨٦). ينظر ارتشاف الضرب : ٢ / ١٠٩
(١٨٧). همع الهوامع : ١ / ٣٩٤
(١٨٨). مغني اللبيب : ١ / ٣١
(١٨٩). ينظر المقرب : ١١٦ ، و الجنى الداني : ٢٠٩
(١٩٠). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٦
(١٩١). ينظر الجنى الداني : ٢١٠
(١٩٢). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٦ ، و الجنى الداني : ٢١٠
(١٩٣). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٢٧١
(١٩٤). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٤٦
(١٩٥). التطور النحوي : ١٦٩
(١٩٦). ينظر شرح المفصل : ١ / ٢٦٩ شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٧ ، و همع الهوامع : ١ / ٣٩٩
(١٩٧). وهو أبو عبيدة معمر بن المثنى صاحب كتاب مجاز القرآن و ليس أبا عبيد القاسم بن سلام كما جاء في التفسير الكبير وتابعه آخرون في ذلك لكن هذا الرأي مثبت في كتاب مجاز القرآن ، لابي عبيد : ٢ / ١٧٦ .
(١٩٨). ينظر التفسير الكبير (للفخر الرازي) : ٩ / ٣٦٧
(١٩٩). ينظر مغني اللبيب : ١ / ٢٨٢ ، و همع الهوامع : ١ / ٣٩٩

(٢٠٠). الجنى الداني : ٤٨٦ ، وانظر مغني اللبيب : ١ / ٢٨٢
(٢٠١). الإنصاف في مسائل الخلاف : ١ / ١٠٨
(٢٠٢). روي : **نَوِّلِي قبلَ يومِ بينٍ** ، انظر الجنى الداني : ٤٨٧
(٢٠٣). سر صناعة الإعراب : ١: ١٧٩
(٢٠٤). ينظر الجنى الداني : ٤٨٥، وهمع الهوامع : ١ / ٤٠٠
(٢٠٥). ينظر مغني اللبيب : ١/ ٢٨١
(٢٠٦). ينظر معجم القراءات القرآنية : ٥ / ٢٥٤
(٢٠٧). ينظر التفسير الكبير :٩ / ٣٦٧ ، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١ / ١٠٨ ،ومغني اللبيب :١/ ٢٨٢ .
(٢٠٨). كتاب سيبويه : ١ / ٧٣
(٢٠٩). النواسخ في كتاب سيبويه : ٦٥
(٢١٠). ينظر الجنى الداني : ٤٨٨ ، و مغني اللبيب : ١ / ٢٨٢ .
(٢١١). ينظر معاني القرآن (للفراء) : ٢ / ٣٩٧ – ٣٩٨ جامع البيان في تفسير القرآن : ٣ / ٤٦٦
(٢١٢). ص : ٣
(٢١٣). ينظر كتاب سيبويه : ١ / ٥٧ ، و النواسخ في كتاب سيبويه :٢٣١
(٢١٤). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٦ ، ومغني اللبيب : ١ / ٢٨٣
(٢١٥). الجنى الداني : ٤٨٩ ، وينظر جامع البيان في تفسير القرآن : ٣ / ٤٦٦
(٢١٦). شرح ابن عقيل :١ /٣٢٠
(٢١٧). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢ / ١٩٦
(٢١٨). الجنى الداني : ٤٩٠
(٢١٩). ينظر مغني اللبيب : ١/ ٢٨٣
(٢٢٠). ولم يقتصر الاختلاف في القراءة على الحين فقط بل اختلف في قراءة لات و مناص أيضاً ، إذ قُرأ : لاتُ حينُ مناص ، و لاتَ حينَ مناص ، و لاتِ حينِ مناص ، و لاتِ حينَ مناص ، كذلك قُرأ : لاتَ حينُ مناصٍ ، و لاتَ حينُ مناصَ . ينظر معجم القراءات القرآنية : ٥ / ٢٥٤ – ٢٥٥
(٢٢١). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٩٧ ، و الجنى الداني : ٤٨٩ ، وشرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٩، و همع الهوامع : ١/ ٤٠١ .
(٢٢٢). ينظر الجنى الداني : ٤٨٨ ، و شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٩٧ .
(٢٢٣). ينظر الجنى الداني : ٤٨٨
(٢٢٤). ينظر معجم القراءات القرآنية : ٥ / ٢٥٥
(٢٢٥). ينظر كتاب سيبويه : ١ / ٥٨
(٢٢٦). ينظر الجنى الداني : ٤٨٨ ، و شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٩٧ .
(٢٢٧). ينظر شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٩
(٢٢٨). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٩٨ ، و مغني اللبيب : ١/ ٢٨٣ ، و شرح التصريح على التوضيح : ١ / ٢٦٩ ، و همع الهوامع : ١/ ٤٠٢ .
(٢٢٩). ينظر شرح الرضي على الكافية : ٢/ ١٩٨
(٢٣٠). ينظر البحر المحيط : ٩ : ١٣٣ ، ١٣٦

Abstract

The negation method is the most important expression in the Arabic Language , on the other hand the ancient grammatical written depended mainly on classification of grammatical paths according to the grammatical factor theory which lead to rupture the negation system and dispersion in different grammatical ways : (not , when) in part of imperative the present , and (that and never) in part of subjunctive the present , and (not only) with Be and its relatives , (No) negative for the gender in part of indeed and its relatives .

It was beneficial to study this style at whole in one part and dividing the work according to its specification tools some of specialized in negation of the verb , some specialized in negation the phrase , some other not specialized , while the verb is (happened + time) its negation means negation the event at any time , in respect of the care of the grammarians with time and their division of verb according to its time especially Kufian , they interested too much with negation the verb higher interest .

In respect what have been mentioned above in negation the phrase to verify the grammarians differences , the grammatical difference research will deal with process of the negation of the phrase arranging according to its work tools : Not only will be at the front because it is the part's mother in the regard and the rest of the tools similar , they are (what , Either , even if , indeed if) the grammatical difference leads to difference in grammatical discipline and covered the last mostly even to the texts difference notions .